مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٢) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٢) ٢٠٢٠

دور النفط والاحتياطيات النفطية في رسم السياسة الأمريكية الخارجية

د. محمد معن ديوب*
د. رولا غازي إسماعيل**
ثائر محمد نديم معروف***

(تاريخ الإيداع ١٣ / ١٢/ ٢٠١٩. قُبِل للنشر في ٣ / ٣ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

يتجلى واضحا الدور المهم الذي يلعبه النفط في العلاقات الدولية، وما مقدار استعداد الدول الكبرى للقيام بحروب وأزمات على مستوى العالم؛ للحفاظ على مصالحها بشكل عام واستمرارية ورود النفط بالشروط المناسبة لاقتصادياتها بشكل خاص، وهو الأمر الذي تبين من خلال إجراء الدراسة التي اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى أهمية النفط بالنسبة إلى هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى التتبع التاريخي للحروب والأزمات منذ اكتشاف النفط، ومحاولة التوصل إلى أحد أهم أسبابها المتمثل بـ: الحفاظ على إنتاج النفط، والهيمنة التامة على الاحتياطيات النفطية خارج حدودها خاصة في منطقة الشرق الأوسط ذات المخزون الضخم، والحفاظ على تكلفة الإنتاج المنخفضة للنفط الخام، وهو الأمر الذي نتج عنه مجموعة من الأحداث تمثلت بما يسمى" ثورات الربيع العربي "؛ وهو ما عبر عنه الباحث بهيمنة السياسة الأمريكية الخارجية والتي تهدف إلى إحداث تغيير في الأنظمة السياسية الموجودة تحت مسميات عدة منها: تغيير أنظمة دكتاتورية أو تحرير الشعوب أو لأهداف حقوق الإنسان أو لتخليص المنطقة من الإرهاب أو من أسلحة الدمار الشامل وغيرها، وبمعنى أدق تتعدد الحسابات للعمليات السياسية والعسكرية التي تحدث في المنطقة العربية والشرق الأوسط؛ إلا أنها جميعا تتبع للمصالح الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهذا ما جسده الباحث من خلال النتائج التي توصل إليها.

كلمات مفتاحية: النفط – موارد الطاقة – السياسة الخارجية – الاحتياطي النفطي – أمن الطاقة.

---

*أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سوريا.
**أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سوريا.
*** طالب دكتوراه، في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (2) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (2) 2020

The Role of Oil and oil reserves in drawing of USA Foreign Policy

Dr. Mhd Ma'en Dayyoub*
Dr. Roula Ismail**
Thayer Marouf***

(Received 13 / 12 / 2019 . Accepted 3 / 3 / 2020)

□ ABSTRACT □

It seems clearly the importance of the role played by oil in international relations and the extent of the readiness of the major countries to carry out wars and crises in the world to maintain their interests in general and the continuity of the receipt of oil under the conditions appropriate to their economies in particular, which was shown through the study which adopted the descriptive analytical approach to reach to the importance of oil for these countries, and on top of it the United States of America, and the historical tracking of wars and crises since the discovery of oil and try to reach one of the most important reasons: is to maintain oil production, and full control over oil reserves outside its borders, especially in the Middle East Area with huge stockpile, and keep the low production cost of crude oil, Which resulted a group of events that were Expressed by the researcher by the so-called "Arab spring revolutions". This is what the researcher expressed in the dominance of USA Foreign politics that aim to change the political systems that exist under several of names including: changing dictatorial regimes, or Freeing peoples, or For human rights goals, Or to rid the region of terrorism or weapons of mass destruction and others, in a sense more accurate calculations multiple of the political and military operations that occur in the Arab region and the Middle East, but they are all follow the economic and political interests of the major countries, led by the United States of America, this what was mentioned by the researcher through the findings .

Keywords:
Oil - Energy Resources - Foreign Policy - Oil reserves - energy security.

Certif

*Professor Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University,

**Associated Professor,Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University,

*** PhD. Student, Economics & Planning Department, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia- Syria.

مقدمـــة:

جرى اعتبار النفط سلعةً إستراتيجيةً منذُ الحربِ العالميةِ الأولى، وقد تعزَّزَ هذا الاعتبار خلالَ الحربِ العالميةِ الثانيةِ عِندما احتلَّ هتلر رومانيا ليُؤمِّن إمدادات النفطِ لجيوشه، ومعَ نهايةِ هذه الحربِ تحولَ النفطُ من سلعةٍ إستراتيجيةٍ إلى سلعةٍ تُحوِّلُ المناطقَ المُنتجةَ لها إلى مناطقَ إستراتيجيةٍ. وهذا التَّحولُ يُوضِّحُ ويَشرَحُ معظم الحروبِ والأَزماتِ النَّاشئةِ عقبَ نهايةِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ." فمنذُ ذلكَ الوقتِ وحتى اليوم، لا يمكننا رَصدُ أيِّ تَحركٍ سياسيٍّ في هذهِ المناطقِ بدونِ أن تكونَ لعاملِ النفطِ حصَّتَهُ المميزة فيها. اِبتداءً من إقامةِ الكيان الصهيوني كرأسِ حربةٍ في مواجهةِ الشيوعيةِ، وزحفها إلى جوارِ دولِ النِّفطِ. مروراً بالتحالفِ معَ إيران خلال أيامَ حكم الشاهِ، والتَّدخُّلِ ضدَّ حركةِ مصدق، ومن ثم تغيير اللعبةِ بالتخلي عن الشاه ورفع الغطاء عنه والتحول إلى سياسةِ الاحتواءِ المزدوجِ الذي توَّجتهُ حربُ الخليجِ الأولى". وتعدّ الحقبة الممتدة من عام ٢٠٠٠-٢٠١٩ حقبةً غنية بالاضطرابات والأزمات الدولية (الاقتصادية والمالية، والسياسية)، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والتي تشهد خلال المرحلة الحالية اضطرابات كبيرة، وباعتبار أن معظم دول العالم وبالأخص الدول الصناعية الكبرى تسعى دائماً من أجل الحصول على النفط بانتظام وبكميات وافرة وبأسعار تضمن النمو الاقتصادي الجيد لاقتصادياتها، فإن عدّة مناطق من العالم، كخليج غينيا أو الآبار الجديدة الموجودة حول بحر قزوين أو في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، فقد بدأت أهميتها البترولية والإستراتيجية بالتنامي، من خلال ضرورة تنشيط عرض البترول عالمياً للتزايد الكبير على طلب النفط والمشتقات النفطية، حتى ولو لم يكن لهذه المناطق الجديدة احتياطي نفطي أهم مما هو موجود في منطقة الشرق الأوسط، ولا تمتلك أهميته الجيوسياسية، إلا أنها ومع تنامي الطلب العالمي على الطاقة فإنها تصبح اليوم أكثر أهمية مما كانت عليه في الماضي، وهو الأمر الذي يفسر جزءاً كبيراً من تصاعد التوترات السياسية وتطورها إلى نزاعات عسكرية، ويبقى الهدف الأول والأخير منها هو حماية المصالح الاقتصادية للدول الكبرى.

مُشـكلـة البحث:

تتجلى مُشكلة البحث في دراسة الدور الإستراتيجي الذي يلعبه النفط بوصفه منطلقاً لأي حراك سياسي وعسكري عالمي، وذلك انطلاقا من مناطق استكشافه وأماكن وجوده وإنتاجه، ووصولا إلى علاقاته المتداخلة مع النمو الاقتصادي للدول المنتجة والمستهلكة، وبالتالي استقرار هذه الدول أو اضطرابها، وهنا تكمن أهمية هذا البحث بدراسة حالة التداخل الكبير بين النفط كمورد ومحرك اقتصادي مهم وبين القرار السياسي والعسكري للدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق إنتاجه، وهو ما أعطاه صفة "السلعة الإستراتيجية" ؛ وبناء عليه تتجسد الإشكالية البحثية في مجموعة من التساؤلات أهمها:

١- ما هو مدى تأثير النفط في رسم إستراتيجيات وسياسات الدول الصناعية الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم؟
٢- ماهو تأثير الاحتياطي النفطي في القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية باعتباره أحد أهم موارد الطاقة.
٣- إلى أي مدى يمكن للدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أن تذهب بسياستها الخارجية للقيام بحروب واضطرابات بمناطق اكتشاف النفط وإنتاجه؟

فرضيـات الـبحث: يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

- إن النفط هو المحرك الرئيس للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وأساسها الرغبة بالسيطرة على موارد النفط الخام ومناطق إنتاجه.
- إن الاحتياطيات النفطية الإستراتيجية هي السبب الرئيس للاضطرابات والنزاعات التي تحدثها الهيمنة الأمريكية في مناطق وجودها.

أهميـة البحث وأهدافـه:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأبعاد النفطية للسياسة الخارجية للدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة المتبعة في الدول العربية ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتركز النزاعات والاضطرابات المرافقة لها، كما تظهر قمة الأطماع والهيمنة الاستعمارية الأمريكية وتحديدا تلك المتعلقة بالنفط والاحتياطي النفطي وغيرها من الثروات الطبيعية الأخرى التي تتميز بها المنطقة، إضافة إلى الموقع الإستراتيجي المهم: سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتهدف الدراسة للوقوف على عدة نقاط رئيسة ويأتي في مقدمتها:

١- محاولة التوصل إلى دور النفط في رسم السياسة الخارجية للدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة.

٢- معرفة الدوافع أو الخلفيات الرئيسة للاضطرابات والتوترات التي تجتاح معظم الدول، وخاصة دول الشرق الأوسط، وبدعم خارجي أميركي مباشر.

٣- معرفة مدى تأثير دور الاحتياطيات النفطية في القرارات السياسية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

منهج البحث:

في هذه الدراسة سنتبع المنهج الوصفي التحليلي.

النتائج والمناقشة:

أولا: الطلب العالمي على النفط:

ازدادت الأهمية السياسية والاقتصادية للنفط والسعي للحصول على النصيب الأكبر من الامتيازات النفطية بسبب الاستعمال الواسع له في الأغراض الصناعية، مما جعله مسببا للتنافس بين الدول، وكانت الشركات النفطية الكبرى، ومن ورائها الحكومات التي تستخدم نفوذها في هذا الصدد، تتفاوض فيما بينها لتقسيم الموارد والأسواق بين شركاتها المختلفة، إلا أن طلب الدول النامية على النفط مدفوعا لرفع النمو الاقتصادي قد نما وبشكل سنوي بأكثر من ثلاثة إضعاف نمو الطلب العالمي منذ 1990 وأكثر من عشرة إضعاف نمو طلب الدول الصناعية، بل إنه خلال المرحلة التي شهد فيها تراجع طلب الدول الصناعية بمعدل(1.1%) سنويا منذ عام 2005 استمر تزايد طلب الدول النامية على النفط بمعدل(4%) سنويا(ويرتفع هذا المعدل بالنسبة إلى دول الاقتصادات الناشئة كالصين والهند) ، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع إسهام الدول النامية في الطلب العالمي على النفط من(١٩%) خلال عقد الثمانينيات إلى نحو (٤١,٥%) في نهاية عام 2014 كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (١): تطور معدلات نمو الطلب على النفط العالمي 1965-2014

المدَّة الزمنية	الدول الصناعية%	الدول النامية%	العالم %	حصة الدول النامية من الطلب العالمي%
1965 – 1973	**7.5**	**8.4**	**7.6**	**14.3**

[1] حافظ برجاس ، **الصراع الدولي على النفط العربي**،2000، بيروت _لبنان : بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ص٨٢.

[2] Bp: **Statistical Review of world Energy, June 2014,2015**, available online: http://www.bp.com

19.2	**0.6**	**4.1**	**- 0.7**	1974 – 1985
29.3	**1.8**	**4.3**	**1.5**	1986 – 2004
41.5	**1.0**	**3.7**	**- 1.0**	2005 – 2014

Source: BP Statistical Review of World Energy, 2015

يبلغ نصيب الفرد من استهلاك النفط في الدول الصناعية نحو 31.5 برميل نفط مكافئ في حين أنه لا يتجاوز 7.5 برميل نفط مكافئ في الدول النامية، أي أن نصيب الفرد من استهلاك النفط في الدول النامية وكذلك حصة النفط في الناتج المحلي الاجمالي لا يزال متدنيا مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.4% سنوياً حتى عام 2040 ليزداد حجم الاقتصاد العالمي بحوالي 2.6 ضعفاً، حينئذ قد يؤدي النمو السكاني والتوسع الحضري وما يصاحبهما من نمو اقتصادي وزيادة في استهلاك الطاقة بكافة أنواعها، حيث قدرت كل من الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة أوبك للنفط الزيادة في استهلاك الطاقة بمعدلات سنوية تتراوح من ١% إلى ١,٦%، وتتوقعان نمواً سنوياً في الاستهلاك العالمي من النفط بنسب تتراوح من ٠,٥٥% إلى ٠,٧% من اجمالي الإنتاج العالمي مع استمرار الزيادة بالاستهلاك حتى عام ٢٠٤٠. بل تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أنه كل برميل يتم استهلاكه في الدول النامية ستستهلك الدول الصناعية برميلين إضافيين من النفط حتى عام 2040 .

إن معدلات النمو في تلك التقديرات هي أقل من معدلات نمو الطلب على المصادر الأخرى ولكنها موجبة ولا تفترض ذروة في الطلب سوى في أحد دراسات وكالة الطاقة الدولية حيث يبدأ ذلك عام 2020 بافتراض تبني سياسات بيئية متشددة على مستوى العالم لتثبيت تركز غاز ثاني أكسيد الكربون عند 450 جزءاً من المليون للمحافظة على ثبات زيادة درجة حرارة الكرة الأرضية عند 0.2 درجة مئوية سنوياً .[٤]

وبشكل عام فإن مسار نمو استهلاك النفط هو في انخفاض عموما بسبب كفاءة الاستخدام والتطورات التقنية في وسائط استهلاك الطاقة من جهة وسائل النقل والآلات الصناعية والمولدات وغيرها) والتي يجري انتشارها عالميا، هذا بالإضافة إلى أن التطور والنمو يؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع نصيب قطاع الخدمات من الناتج وهو الأقل كثافة في استهلاك الطاقة من القطاع الصناعي ، وهنا لا بد من الإشارة إلى الإنتاج النفطي وما هو دوره في تحديد الطلب[٥] على النفط أو مواكبته.

ثانياً: الإنتاج العالمي للنفط:

تعدّ التوترات الجيوسياسية التي تحصل في مناطق عدة من العالم، مصدر تهديد كبير، له وزنه في السوق النفطية الدولية، وفي الوقت نفسه يعاني النظام النفطي من أزمة بنيوية، الأمر الذي دفع الدول الكبرى لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان استمرار إمدادات النفط لها وإبقائها بعيدةً عن التهديدات، وترتب على هذه الحماية الكبرى للنفط ومصادر إنتاجه أن أصبح جزءاً لا يتجزأ من العلاقات الدولية وأصبح أحد أهم المتغيرات الكبرى التي تقوم بدور فاعل في الصراع الدولي.

فمثلاً حربُ الخليجِ الثانيةِ قد جاءَت في وقتٍ عانت فيه العديد من شركات النفطِ الأمريكيةِ من خطر الإفلاسِ، حتى أصبحت تمارس الَضغطُ على أصحابِ القرارِ الأمريكي لكي يعملوا على منع تدفقَ النفطِ من منطقة الخليجِ العربيّ بأيّ

[٣] **ماجد عبدالله المنيف، تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات اسواقه،2015، ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، ص١٠.**

[4] The Politics of the Resource Curse: a review in the Carole Lancaster and Nicholas van de Walle, (ed.), 2013 *Handbook on the Politics of Development*, Oxford University Press

[٥] المصدر السابق نفسه (صفحة ١٢) .

وسيلةٍ ، أما الأسعار في تلكَ المدَّة فنجد أنَّ "سعرَ برميلِ النفطِ (برنت) كانَ[٦] في حدودِ ال(23) دولاراً ولكنَّه عادَ للتَّراجعِ بشكلٍ سريعٍ، وحتى إلى مدَّة ما بعدَ الحربِ استمرَّ ذلكَ التراجعُ في السعر، فأصبح متوسطُ سعرِ البرميلِ عامي: 1991-1992 في حدود فقط 19 دولاراً " . وفي هذا الاطار انطلقت نظرية هوبرت (أكثر النظريات رواجاً[٧] من حقيقة أن النفط مورد ناضب لامحال وأن قاعدة الموارد محدودة وأن الاحتياطي: الثابت وجوده، أو الممكن أو المحتمل، يمكن تقديره في زمن ما بدرجة من الدقة ، ولاحظت الدراسة أن نمط الإنتاج يشبه الجرس حيث الموجود أسفله يمثل مجموع الإنتاج التراكمي للحقل، وتبدأ ذروة الإنتاج عند نهاية نصف الجرس وبعد استنزاف نصف الاحتياطي الموجود في الحقل، ومن خلال تلك المنهجية، توقع الجيولوجي هوبرت حينذاك أن يصل الإنتاج النفطي الأمريكي(باستثناء ألاسكا) إلى الذروة أوائل عقد السبعينيات، وهو ما تحقق بالفعل في عام1971 مما أعطى تلك النظرية قوة وبرهانا وارتبطت النتائج باسمه.

وهذا يقودنا لاستنتاج الأَثَرِ الإستراتيجي للنفطِ على السياسةِ الخارجيةِ للولاياتِ المتحدةِ الامريكية نفسها وعلى تدخلاتِها العَسكريَّةِ، لاسيَّما إذا عَرَفنَا أَنَّ الولايات المتحدة قد وَصلَت إلى القدرةِ القصوى في إنتاج النفط من حقولها المحلية منذ سنة 1970 حيث كانت تنتج حوالي (11,297) مليون برميل في اليوم ، وكانت الولاياتُ المتحدةُ تعدّ أَكبرَ مُنتجٍ للنفطِ الخام في العالم، ومُنذُ ذلكَ الوقتِ بَدأت قُدرتُها الإنتاجيةُ تتناقصُ حتى وَصلت في عام 2012 إلى حَوَالي (8,905) مليون بَرميل في اليوم وشكل نسبة 9.6% من الإنتاج العالمي للنفط ، وفيما يأتي لدينا شكل بياني يبين التغيرات التي رافقت مسيرتها في إنتاج النفط خلال المدَّة من 1960-2012:

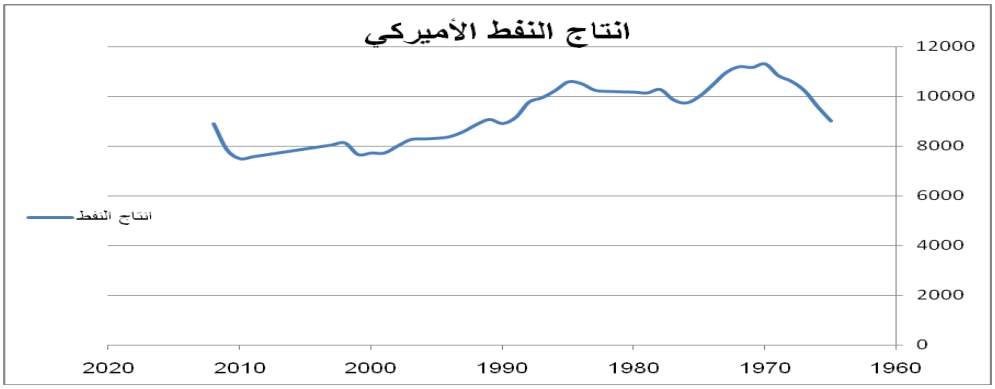

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

[٦] وهذا دليل على أن القرار السياسي الأمريكي يتخذ استنادا لمصالح الشركات الكبرى الملاك الحقيقيون للولايات المتحدة الأمريكية وهي الشركات المتعددة الجنسيات أما السياسيون (مجلس الشيوخ، الكونغرس، حكومات الولايات المتحدة، وغيرهم.....) فهم أدوات للإقناع واستخدام السلطة و تنفيذ القرارات باسم الحكومة والدولة لمصلحة تلك الشركات

[٧] حسب تقرير منظمة الأوبك لعام ١٩٩٢، تطور اسواق النفط(تغيرات اسعار النفط)، ص٢٧.

[٨] تعود الأصول العلمية لتلك النظرية إلى منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي عندما قام الجيولوجي في شركة شل الهولندية (Shell Royal B.V. Co.) واسمه ماريون هوبرت (Marion Hubbert) بعرض دراسة حول إنتاج حقول النفط في الولايات المتحدة الامريكية (باستثناء ولاية ألاسكا) في الاجتماع السنوي لمعهد البترول الأمريكي.

[٩] يعرف الإنتاج الأقصى للبترول على أساس النقطة الزمنية التي يكون عندها معدل الإنتاج لحقل نفط قد وصل أقصاه. وبعد تلك النقطة تبدأ إنتاجية البئر في النقصان، وتصف نظرية هوبرت (M. King Hubbert) تطابق الإنتاج العالمي على المنحنى الذي قام بتقديره **عام** ١٩٥٦. وطبقا لرؤيته : تبدأ الإنتاجية العالمية بعد القمة في النقصان طبقا لدالة أسية. ويمكن أن يكون الانخفاض أقل حدة بسبب اكتشاف آبار جديدة واستخدام تقنيات متقدمة.

[١٠] قدم ماريون هوبرت وهو أحد الأخصائيين في البترول افتراضه في مؤتمر معهد البترول الأمريكي المنعقد **عام** ١٩٥٦، طبقا لحساباته أن تصل قمة إنتاج الحقول الأمريكية خلال السبعينيات من القرن الماضي، وهذا حدث بالفعل في حالة الإنتاج الأمريكي من النفط حيث كانت قمة الإنتاج خلال السبعينيات من القرن الماضي.

[١١] مصدر البيانات: BP Statistical Review of World Energy June 2013 http://www.bp.com/statisticalreview

شكل١: رسم بياني يوضح التغيرات الحاصلة في إنتاج النفط الأميركي من عام 1960 حتى 2012

ونلاحظ هنا من خلال الشكل السابق(1) حصول تراجع تدريجي في إنتاج النفط سنويا (من1970 وحتى1973) وإن هذا التراجع قد حصل بعد سلسلة من الارتفاعات وصلت إلى ذروة الإنتاج في عام 1970 ثم بدأ بالتراجع على الرغم من اكتشاف وتطوير حقل برودوباي العملاق والغني بالنفط الخام في ولاية ألاسكا، وقيام عدة شركات متخصصة بسلسلة من عمليات الحفر الاستكشافية للآبار خلال المدَّة بين عامي (1981–1985) مستخدمةً تقنيات متعددة ومتطورة، إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى زيادة فعلية في الإنتاج النفطي لأن ما أُنتج كان يوجه مباشرة إلى الاستهلاك المحلي المتزايد حينها والذي قُدِّرَ بحوالي (14,710) مليون برميل باليوم في عام 1970، حيث كانت الحاجة الأميركية للاستيراد من الخارج بحدود (3,413) مليون برميل باليوم. وبعدها ازدادت الكميات اللازمة للاستيراد من الخارج لتغطية الاحتياجات النفطية الأمريكية في عام 2010 إلى (11,582) مليون برميل باليوم، خاصة بعد أن ازداد الاستهلاك المحلي لها ليصل إلى (19,134) مليون برميل باليوم، مع عجز الإنتاج المحلي على تلبية تلك الاحتياجات للسوق الداخلية الامريكية.

وقد أدت إعادة دراسة قاعدة موارد النفط "وهي إحدى الأسس النظرية" إلى إضعاف بعض الاستنتاجات النظرية: على سبيل المثال إن تقديرات الاحتياطي الثابت وجوده، والذي يعني إمكانية إنتاجه في ضوء التقنيات المستخدمة والأسعار الرائجة وكلف الإنتاج والسياسات الحكومية القائمة (وهي متغيرات قد أغفلها مروجو هذه النظرية) – وهذه عادة ما تنشرها المنظمات الدولية المتخصصة والشركات الاستكشافية سنويا– قد تطورت خلال عدة عقود واستمر ذلك الاحتياطي في الزيادة في جميع مناطق العالم (بما في ذلك مناطق الولايات المتحدة) بل إن الاحتياطي العالمي الثابت وجوده قد تضاعف منذ عام ١٩٨٥، برغم تحقيق إنتاج متراكم تجاوز التقديرات لذلك الاحتياطي الثابت وجوده في العام نفسه [٢].

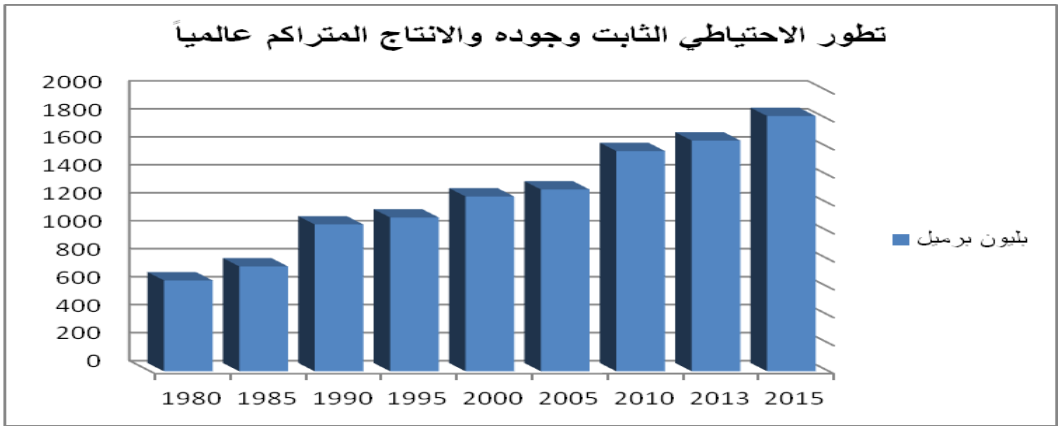

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2016.

شكل٢: تطور الاحتياطي الثابت وجوده والإنتاج المتراكم عالميا(بليون برميل)

من خلال الشكل نجد أن إنتاج النفط قد يصل إلى مستوى الذروة في عام محدد بحسب نظرية هوبرت ، إلا أن القرن الحادي والعشرين بما حمله من تطور بتقنيات الإنتاج وتطور أساليب الحفر بأنواعه (المائل والأفقي) ومستويات الأسعار جعلت من النفط غير التقليدي (كالنفط المحتجز Tight Oil المعروف بالنفط الصخري، ورمال النفط الموجودة

[١٢] **تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات اسواقه**، مصدر سابق، ص٥.

في كندا، والنفط الثقيل جدا في فنزويلا) مجديا اقتصادياً، وبالتالي تم تصنيف تلك الأنواع من النفط غير التقليدي ضمن تقديرات الاحتياطي النفطي العالمي. وهو ما يعكس مفهوم الاحتياطي النفطي الجديد؛ وبالتالي تغيير آلية ومفهوم إنتاج النفط بمرور الزمن وتغير الجدوى الاقتصادية لتقييم الاحتياطات النفطية.

حيث يعرف **الاحتياطي النفطي:** بأنه كميات النفط الموجودة في باطن الأرض والقابلة للاستغلال، وهو نوعان: الاحتياطي القابل للاستغلال: (المربح اقتصادياً)، وبين الاحتياطي الموجود والذي لا يتم استغلاله إلا إذا ارتفعت الأسعار العالمية . **كما يمكن تصنيف احتياطيات النفط إلى أربع مجموعات رئيسة :**

الأولى: الاحتياطيات المؤكدة (الثابتة) Proved Reserves وهي: الاحتياطيات المقدرة في وقت معين، وتدل عليها تحاليل المعطيات الجيولوجية والهندسية الفنية بدرجة عالية من التأكيد على إمكانية استخراجها ضمن الظروف الاقتصادية والفنية السائدة في المدَّة نفسها.

الثانية: الاحتياطيات غير المكتشفة Undiscovered Reserves وهي: الاحتياطيات الكامنة التي لم تكتشف حتى وقت معين، إلا أنَّ كافة المعلومات الجيولوجية والهندسية تفترض أن إمكانية استخراجها: ممكنة اقتصادياً.

الثالثة: الاحتياطيات المضافة، نتيجة لتطبيق تقنيات الاستخلاص البترولي المدعم، Reserves Added وهي: استخراج كميات إضافية من الإنتاج الأولي للنفط من مكامن طبيعية، وتتضمن هذه الطرق، طريقة الحقن بالماء Water (Injection)، والعمليات الثانوية الملحقة. والوسائل الأخرى التي تدعم عمليات الإنتاج الطبيعي.

الرابعة: احتياطيات النفط غير التقليدي، خاصة المستخرجة من حجر السجيل الزيتي، conventional Reserves oil و زيت السجيل لا يتولد في الطبيعة مباشرة، لكنه ينتج عن تحول الكيروجين الموجود في بعض الصخور الرسوبية المعروفة باسمه، ويشمل أي صخر موجود في الطبقات السطحية للأرض وعلى عمق ضحل ويعطي بعملية التسخين نفطاً وبكميات تجارية.

وبشكلٍ عامٍ لابُدَّ منَ التَّأكيدِ على الفرقِ ما بين **الاحتياطياتِ والمخزوناتِ النفطية،** فالاحتياطيات بمعناها العام تُمثِّل النفط الموجودَ في باطنِ الأرضِ الَّذي لَمْ يُستخرجْ بَعد، بما في ذلك النفط الذي لم يتم اكتشافه،(ولا يرتبط بأسعار النفط العالمية) أما المخزون فهو نفط قد تم استخراجه ويمثل كميات النفط الخام والمشتقات النفطية التي تخزنها الشركات والحكومات لأهداف تجارية أو إستراتيجية لاستخدامها في حالات الطوارئ وفي حالات انقطاع الإمدادات وتؤثر تغيرات المخزون على أسعار النفط العالمية، وإن الدول التي تملك احتياطيات إستراتيجية أغلبها تكون أعضاء في وكالة الطاقة الدولية، إضافة إلى دول أخرى مثل " المملكة العربية السعودية". وهنا نشير إلى أن مصطلح "**الاحتياطي الإستراتيجي**" كان حاضرا لدى الحكومة الأمريكية في عام/1977/ على أثر المقاطعة النفطية التي فرضتها الدول العربية عليها خلال حرب تشرين التحريرية عام /1973/ وسحبت وقتها الحكومة الأمريكية من الاحتياطي النفطي لديها ولمرات عدة، وأيضا سحبت منه عند بداية حرب الخليج الثانية وما سمي (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت في مطلع عام /1991/ كما تم السحب من الاحتياطي عدة مرات في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون وذلك بهدف تخفيض العجز القائم في الموازنة آنذاك، وقد تم تخزين الاحتياطي النفطي الإستراتيجي في مغارات ملحية كتيمة تحت الأرض وبشكل رئيس في ولايتي تكساس ولويزيانا الأمريكيتين . [٤]

[١٣] محمد، شوقي محمد، الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سوريا، (اشراف د. عصام خوري) دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠٠٦ ، ص٢٤

[١٤] الرحية ، رائد، البعد النفطي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، (دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال المدَّة ١٩٩٠- ٢٠١٠)، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، عام ٢٠١٤، ص٧٧.

إن التقدم التقني الكبير في تقنيات الاستكشاف (كالمسح الثلاثي الأبعاد والرباعي الأبعاد– Three Dimentional & Four Dimentional) وتقنيات حفر الآبار (كالحفر الأفقي والمائل والآبار متفرعة الاتجاهات وتقنيات الحفر في المياه العميقة) إضافة إلى تقنيات الاستخلاص المحفز وتقنيات تفتيت الصخور بالكيماويات والمياه وغيرها، قد أسهمت في إعادة تقييم الاحتياطي النفطي التقليدي، وبالمقابل إن ارتفاع أسعار النفط واتجاه المؤسسات المعنية إلى إعادة صياغة تعريف "الاحتياطي النفطي" قد أضافا بعداً جديداً إلى حجم الاحتياطي النفطي العالمي.

وهنا ولابد من أن نشير إلى الزيادة الملحوظة في الاحتياطي المؤكد في دول الشرق الوسط والدول العربية، فقد بلغ الاحتياطي في الشرق الأوسط في عام 1984 حجم (430.8) مليار برميل وارتفع إلى (663.6) مليار برميل في عام1994، أي بزيادة قدرها (232.8) مليار برميل، وبمتوسط زيادة سنوية هي (23) مليار برميل . والشكل الآتي يبين مقدار التغير الحاصل في احتياطيات النفطية في الشرق الأوسط للمدّة من 2003-2012:

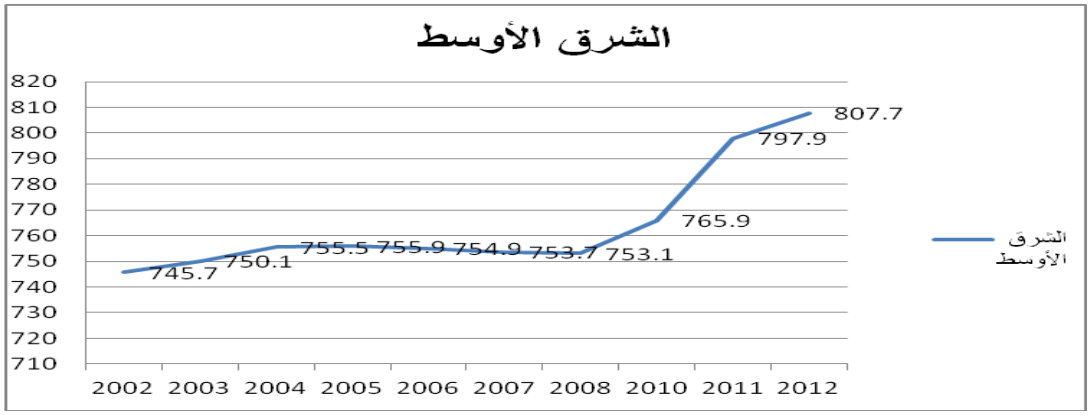

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

شكل٣: شكل بياني يوضح مقدار التغير باحتياطيات النفط في الشرق الأوسط للمدّة من 2003-2012 (مليار برميل)

ونلاحظ من الشكل السابق أن الاحتياطي النفطي الشرق أوسطي قد ارتفع إلى (750.1) مليار برميل في عام 2004 أي بزيادة وقدرها (86.5) م/ب ، ثم زادت إلى (755.9) مليار برميل في عام 2006، حيث بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد ذروته أول مرة ، ليعاود الهبوط بعدها حيث وصل الاحتياطي في عام 2009 إلى (753.1) مليار برميل، منخفضاً بذلك بمقدار (2.8) م/ب مقارنة مع عام الذروة 2006، ومع ذلك كان يشكل الاحتياطي النفطي في الشرق الأوسط نسبة **(48.4%)** من الاحتياطي العالمي في عام 2012، أي ما يعادل نصف الاحتياطي العالمي تقريباً، الأمر الذي يؤكد أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال محطَّ أنظارِ الإستراتيجيات العالمية المختلفة، ولاسيما أن الاحتياطي **المؤكد** قد تجاوز ذروة عام 2006 بما يعادل (51.9) مليار برميل ليصل إلى(807.7) مليار برميل في عام 2012.

ولم يكن نصيب **الدول العربية** بأقل من ذلك؛ فقد ارتفعت الاحتياطيات النفطية العربية من (680.38) مليار برميل في عام 2006 إلى(682.18) م/ب في 2008، في حين وصل الاحتياطي العربي **المؤكد** لعام 2012 إلى مستوى مرتفع بلغ (716.5) مليار برميل، وبزيادة أيضا وصلت إلى (3.9) م/ب عن عام 2011 والتي كانت (712.6) مليار برميل ، ويمكن توضيح هذه الزيادة من خلال الرسم البياني الآتي حتى عام 2012:

[1] BP Statistical Review of World Energy June 2013,excel sheet. http://www.bp.com/statisticalreview Oil: Proved reserves.

[1] http://www.bp.com/statisticalreview, BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Proved reserves .

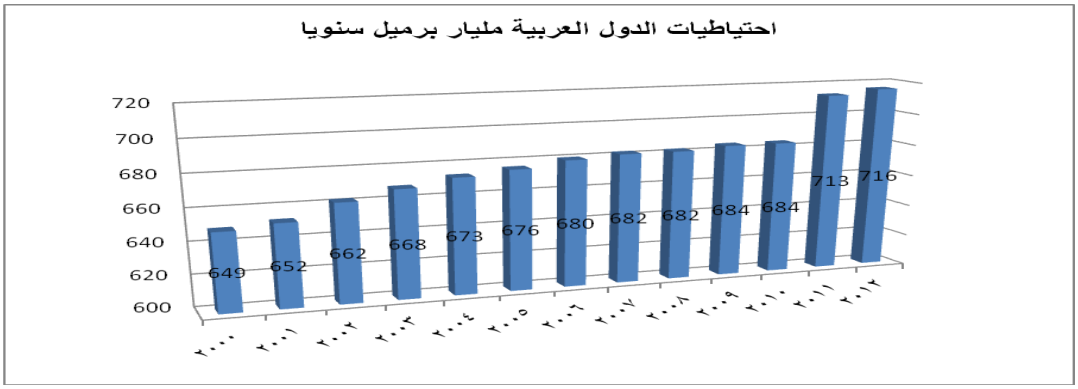

data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

شكل٤: شكل بياني يوضح إجمالي الاحتياطيات النفطية للدول العربية للمدَّة (2002-2012)

ولكن على الرغم من الزيادة في الاحتياطيات المكتشفة إلا أنَّ نسبة الاحتياطي النفطي العربي من الاحتياطي العالمي في عام 2012 قد انخفضت بنتيجة الاكتشافات النفطية في عددٍ من دولِ العالمِ، حيث انخفضت النسبة إلى(42%) من الاحتياطي العالمي بعد أن كانت (43%) في 2011، ومع العلم أنَّ نسبة الاحتياطي العربي شكلت في عام 2005 حوالي(50%) من الاحتياطي العالمي (ضمنا موارد النفط الثقيل جداً في فنزويلا، ورمال الزيت معروفة منذ عقود في كندا)، إلا أن الأسعار المرتفعة للنفط من جهة، وقبول منظمات متخصصة كالوكالة الدولية للطاقة ومعهد البترول الأمريكي بتعريف أكثر مرونة للاحتياطي النفطي القابل للاستخراج قد عمل على إدخال هذه الأنواع النفطية ضمن الاحتياطي العالمي، ووافقت هيئة الأوراق المالية والتداول (**SEC**: The Securities and Exchange Commission) في الولايات المتحدة في عام 2010 للشركات باحتساب الاحتياطي الممكن والمحتمل إضافة للاحتياطي الثابت ضمن تقييم أصولها تبني تعديلات جوهرية أضافت مرونة إلى تعريف الاحتياطي النفطي وبالتالي إلى تعريف حجم الاحتياطي النفطي .

إنَّ التوزيعَ السابقَ للاحتياطياتِ النفطيةِ للدول العربية والشرق الأوسطِ، يُعطي التفسيرَ الواضحَ لهيمنة الشركات النفطية والأنظمة الرأسمالية الداعمة لها على المنطقة، حيث إنه يمكننا القولُ إنَّ مِنطقةَ الخليجِ العربيّ تعدّ أَغنى وأَرخصَ وأَنقى أَنواعِ البترولِ عالمياً، إضافة لاحتواءِ مَنطقةِ الخليجِ على أغلبِ المخزونِ الإستراتيجيّ العالميّ وخاصةً في السعودية والعراقِ .

ثالثاً: العلاقة بين النفط (في الدول المنتجة) والنمو الاقتصادي

من الضروري البحث في الجوانب الاقتصادية والسياسية والمؤسسية وأحياناً الاجتماعية والثقافية للنفط بالنسبة إلى الدول المنتجة، حيث إن هناك تفاوتاً كبيراً في النمو بين الدول النامية (المنتجة للنفط) وبين الدول المتقدمة (المستهلكة له) ويمكن أن نطرح التساؤل الآتي: لماذا كان أداء اقتصاديات دول شرق آسيا ذات الموارد الطبيعية الأقل أفضل من أداء الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ؟ لقد لوحظ أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول ذات الكثافة العالية في الموارد الطبيعية سواء نفط أو معادن أو غيرها (مقيسا بحجم صادرات تلك الموارد إلى الناتج المحلي الإجمالي) تقل عن معدلات النمو في الدول ذات كثافة الموارد المنخفضة، وذلك طوال المدَّة من عام 1970 وحتى عام 1998، التي

[1] Securities and Exchange Commission (SEC) (2010) Modernization of Oil and Gas Reporting, RIN 3235-AK00, January

[١٨] الرحية ، رائد، البعد النفطي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، جامعة دمشق، عام ٢٠١٤، ص٨٣ (مرجع سابق).

شهدت ارتفاعا وانخفاضا في أسعار الموارد الطبيعية وفي إحدى الدراسات التي شملت 85 دولة خلال المدَّة المشار إليها فقد بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي للفرد في الدول ذات الكثافة العالية للموارد الطبيعية نحو 0.6%، بينما بلغ معدل النمو في الدول ذات الكثافة المنخفضة للموارد الطبيعية 2.7% سنويا للفرد الواحد ، وفي دراسة أخرى شملت 115 من الدول النامية النفطية وغير النفطية منذ عام 1960 حتى نهاية القرن العشرين بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد 1.8% سنويا للدول النامية غير النفطية و1.1% للدول النفطية، وأيضا خلال المدَّة من 1980 وحتى 1998 سجل معدل نمو الناتج الفردي في الدول النفطية انخفاضا بمعدل 2.1% سنويا بينما ارتفع في الدول النامية غير النفطية بمعدل 0.7% سنويا . وقد قدمت مجموعة من الأسباب المفسرة لهذه الظاهرة في عدة دراسات نذكر أهمها:

١- تدهور معدلات التبادل بين الدول المصدرة والمستوردة للموارد الطبيعية (واقتصاره على الخامات).
٢- ضعف الروابط الأمامية والخلفية بين قطاع إنتاج تلك الموارد والقطاعات الأخرى مقابل قوتها في القطاع الصناعي والخدمي (الأمر الذي لم تدعمه الوقائع والبيانات إلا أنه قُدّم كتبرير للضعف الحاصل).
٣- درجة تقلب أسعار الموارد الطبيعية العالية مما يزيد من درجة مخاطر الاستثمار فيها.
٤- اعتماد الاقتصاد على المورد الطبيعي يزاحم القطاع الصناعي الذي يعد المحفز الرئيس للنمو الاقتصادي.
٥- ما عرف في الأدبيات الاقتصادية بأعراض" المرض الهولندي" الناتج عن ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة بعد اكتشاف وتصدير المورد الطبيعي؛ مما يؤدي إلى تراجع نمو القطاع الصناعي وتنافسيته .
٦- أما التفسير الأخير فيستند إلى مجموع العوامل السياسية والمؤسسية الناتجة عن الملكية الحكومية للمورد وكيفية إدارته وإدارة الاقتصاد عموماً والعلاقات الناتجة عن ذلك، وهو المعروف في الأدبيات الاقتصادية-السياسية ب "الدولة الريعية " وتشمل خصائص عدة منها :إن ملكية الحكومة للموارد تزيد من حجم التوقعات منها وقد يضغط عليها للتسرع باتخاذ سياسات قد لا تلجأ إليها في ظروف مختلفة .

إن جميع تلك الأسباب والتفسيرات منطقية إلا أنها غير كافية، وهي تعكس فقط ما يسمى بنظرية لعنة النفط. لذا من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار أسس نظريات التنمية التي تؤكد أن الإيرادات من النفط تتغلب على أحد أهم عوائق ومحددات التنمية وهو رأس المال والقطع الأجنبي، والأسواق والتقنية اللازمة للعبور إلى ما صنفه Solow بمرحلة الانطلاق ، أي أن كل تلك الدراسات لم تراعِ حالة وظروف كل دولة على حدةٍ وإنما قامت بدراسات عامة وبيانات تجميعية ولم تراع الاختلافات بين الدول من حيث درجة تطور القطاعات الإنتاجية الأخرى لديها أو سياساتها الاقتصادية أو درجة تطور واستغلال عناصر الإنتاج الأخرى، واعتمدت نتائجها على مرحلة زمنية محددة يمكننا أن نعتبر بأن أجهزة الدولة وآليات الاستثمار فيها لا تزال بدائية أو حتى إن بعض الدراسات قد شملت مرحلة زمنية

---

[1] Humphreys, M., Sachs J.D and Stiglitz, J.E (eds.) Escaping the Resource Curse, University of Columbia Press, 2007.

[2] Auty, R. (ed.) Resource Abundance and Economic Development, Oxford University Press,2001.

[2] Robinson, J and Acemogulo, D. Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty, Crown Business Publishing, 2013.

[2] Borton, B., Redgwell, C., Ronne, A. and Zillman, D.N. Energy Security: Managing Risk in a dynamic Legal and Regulatory Environment, Oxford University Press, 2005.

[2] Colgan, J.D, Petro-Aggression: When Oil Causes War, Cambridge University, 2013.

[2] Stevens, P., Resource Impact: Curse or Blessing, A Literature Survey, *The Journal of Energy Literature* IX. 1, 2003.

[2] Solow, R. The economics of resources or the resources of economics, *The American Economic Review*, Vol. 64, No. 2, 1974.

معينة كانت فيها أسعار النفط منخفضة جداً الأمر الذي انعكس على معدل نمو الناتج المحلي في الدول النفطية وعلى نصيب الفرد منها.

رابعاً: أمن الطاقة والهيمنة السياسية للولايات المتحدة الامريكية:

ارتبطت مقولة أمن الطاقة تاريخيا بدور النفط الإستراتيجي، خصوصا بعدما اتخذ ونستون تشرشل قراراً قبيل الحرب العالمية الأولى عندما كان وزيراً للبحرية البريطانية بتحويل وقود الأساطيل البريطانية من الفحم إلى النفط. وخلال مدَّة طويلة من القرن العشرين، حافظ النفط على الدور الإستراتيجي، وإن أضيفت إليه أبعادٌ أخرى ارتبطت بالأزمات تارة وبتقلب الأسواق تارة أخرى، فمنذ حرب ٦ تشرين عام 1973، ارتبط الدور الإستراتيجي للنفط بمقولة أخرى وهي " أمن الطاقة " والتي تعني: مجموعة السياسات والتوجهات التي تقوم بها الدولة لتنويع إمدادات الطاقة بتنويع مصادرها النوعية (نفط وغاز وفحم وطاقة نووية وطاقات متجددة وغيرها) أو بتنويع مصادرها المكانية (مصادر الواردات ووسائط النقل)، وهذه المقولة مثل (الأمن الغذائي) لا تتم إلا من خلال أسواق وسياسات وعلاقات تؤثر وتتأثر بتعدد الأطراف من منتجين ، ومستهلكين، وسياسيين .[٦]

فقد كان الاهتمام بأمن الطاقة مقتصراً على مجموعة الدول الصناعية الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية والتي كان من أهم دواعي إنشائها وجل برامجها تعزيز أمن الطاقة في دولها الأعضاء، بما في ذلك بناء المخزونات النفطية الإستراتيجية وإجراءات الترشيد وغيرها، ولكن وبعد تزايد استهلاك الصين والهند من مصادر الطاقة وارداتهما من النفط والغاز، توسع المفهوم ليشمل دول الاقتصادات الناشئة، وامتد أخيراً ليشمل الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز(دول الخليج العربي) نظراً لتعاظم استهلاكها المحلي من النفط والغاز وتأثيره في صادراتها مما عزز من الحاجة لتنويع مصادر استهلاك الطاقة لتشمل طاقات جديدة: كالطاقات النووية والمتجددة ، ويعتبر أمن الطاقة من المنطلق السابق أمر جيد ومرغوب به[٧] بالنسبة إلى جميع الدول نظرا لدور الطاقة في منظومة النمو والرفاهية للدول، إلا أنه لم يكن محبذا لعدة دول خاصة الولايات المتحدة الأميركية والتي رسمت سياستها بما يتعارض مع مصالح المنطقة العربية وهي المنطقة الأغنى من حيث الموارد النفطية، لذا فقد ارتبط مفهوم" أمن الطاقة " أو" أمن الإمدادات "بالأوضاع الجيوسياسية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والنزاعات المختلفة فيه، وهو ما يفسر العديد من الاضطرابات والأزمات والمد الفوضوي الذي طال الكثير من المناطق الشرق اوسطية تحت مسميات عدة منها "مكافحة الإرهاب" و" البحث عن أسلحة الدمار الشامل" و"تحقيق الحرية" و"إقامة الديمقراطية" وأخيرا ما سمي "بثورات الربيع العربي". لذا فقد أصبح موضوع " أمن الممرات المائية " التي تمر عبرها تجارة النفط العالمية سواء مضيق هرمز أو قناة السويس أو باب المندب من الموضوعات التي اتخذت أبعادا سياسية وعسكرية عدة، وأثرت بالتالي على استقرار بعض الدول المطلة على تلك الممرات وعلى خياراتها الإستراتيجية. لذلك امتد مفهوم أمن الطاقة ليشمل موضوع" أمن إمدادات النفط " وهيمنة التحالفات السياسية الأمريكية بما فيها ضرورة تضييق الخناق على روسيا والصين قدر الإمكان وخاصة مع اعتماد أوروبا على إمدادات الغاز من روسيا، وبالتالي على أساسِ التوزيع الجيوسياسي للنفط، رُسِمت خريطةُ الهيمنة الأمريكية وحروبِ التغييرِ تحتَ شعارات الحقوق والحريات ومحاربة النظم غير الديمقراطيةِ والتي امتدت لتشمل**(الشرق الأوسط بكامل ثرواته وممراته).**

---

[2] Daniel Lederman and William F. Maloney, In Search of the Missing Resource Curse, World Bank Policy Research Working Paper No.4766, 2008

[2] Das U.S, Mazarei A. Van der Hoorn H., Economics of Sovereign Wealth Funs: Issues for Policymakers, International Monetary Fund, Washington, 2010.

واستمرت منطقة الخليج العربي طوال عقود بإمداد العالم باحتياجاته من النفط الخام، بالرغم من الانقطاعات التي حصلت: (في نفس المنطقة أو في مناطق أخرى)، فمثلا : انقطاع الإمدادات النفطية من احدى دول منطقة الخليج العربي كان يتم تعويضه من دولة أخرى في منطقة الخليج ذاتها وليس من خارجها، كانقطاع إمدادات النفط من إيران والعراق خلال حربهما بين عامي 1980 و 1988، او انقطاع إمدادات النفط من العراق والكويت إبان حرب الخليج الثانية بين عامي 1990 و 1991، وأيضا وبالمقابل فإنه قد تم التعويض من منطقة الخليج عندما حدث انقطاع بالإمدادات النفطية من فنزويلا في عام2003، و عند توقف مصافي الولايات المتحدة خلال إعصار كاترينا في عام 2005، وحديثا وبعد حدوث انقطاع الإمدادات النفطية من ليبيا عقب الاحداث الدامية بين عامي 2012 و 2015، أي أن إمدادات النفط قد استمرت باستخدام الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في دول الخليج العربي مما عزز أمن الطاقة لدى الولايات المتحدة الأمريكية على عكس ما يتم تسويقه اعلامياً، حيث إن منطقة الخليج العربي هي المنطقة الأغنى بالنفط في العالم ودون منازع، حيث يتراوح المخزون المؤكد بين (592– 644) مليار برميل خلال المدَّة الواقعة بين 2012-2000 (الشكل٥)، وذلك دون أخذ احتياطيات إيران بعين الاعتبار والتي تمتلك القسم الأكبر من احتياطيات الخليج، إلا أن هذه الاحتياطيات بدأت بالتراجع التدريجي حتى عام 2011، بعد أن وصلت في 2006 لذروتها (612.09) م/ب، حيث وصلت تقديرات الاحتياطي الخليجي إلى(637.3) م/ب برميل متجاوزاً عام 2006 بحوالي(25.21) م/ب، ليعود ويرتفع ثانيةً إلى(644.7) م/ب في عام 2012، ويمكننا تبيان احتياطيات الخليج العربي خلال المدَّة من 2000-2012:

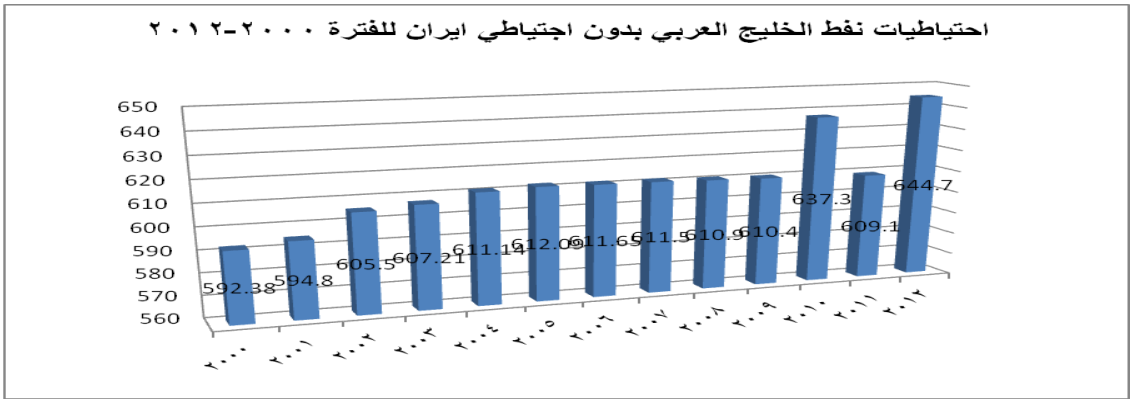

BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Proved reserves. data, source:

شكل ٦: إجمالي احتياطي نفط الخليج العربي للمدَّة ما بين 2000-2012 (مليار برميل)

وهذا يعكس تماماً ما أكده (بول هورسينل) مدير أبحاث الطاقة في مجموعة (جي. بي. مورغان) المصرفية الاستثمارية الأمريكية، عندما قال(٨):

1– إن الحديث على احتمال أن يصبح نفط بحر قزوين وروسيا مصدراً رئيساً ووحيداً للطاقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وأن يحل محل نفط المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى الأعضاء في أوبك، هو كلام " غير منطقي .. وغير ممكن من الناحية العملية".

2– ستظل المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي المصدر الرئيس للنفط للولايات المتحدة خصوصاً، والغرب عموماً في المدى المنظور على أقل تقدير.

(٨) من ورقة عمل قدمها أمام مؤتمر: "الطاقة... عصر جديد ونظام حكومي ومؤسسي جديد" الذي انعقد في لندن برعاية المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية (شاتهام هاوس) ، شباط ٢٠٠٢.

وتسعى دائماً الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى الهيمنة على الاحتياطيات النفطية الكبيرة خارج حدودها الاقليمية وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط، وعملت على توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتحالفات الدفاعية مع معظم دول منظمة التعاون الخليجي، وذلك لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها، تزايد الحاجة الأمريكية للنفط وللسيطرة على منابعه، ومما تأَكَّدَ فعلياً من أنَّهُ لا بديلاً عن النفط العربي، ولاسيما نفط (السعودية، والعراق)، وبدون أي استثناء لإيران من المنطقةِ، خاصةً وأن تلك المناطق من الشرق الأوسط، تعدّ ذات مخزونٍ إستراتيجي وضخمٍ، وسهلِ الاستخراج بتكاليف رخيصِة، وجودة عالية، إضافة إلى "التصدّي لروسيا والصين والهند ومنعها من أن تجعل من منطقة الشرق الأوسط مجالاً حيوياً لمصالحها النفطيّة"( ) لذلك فإن الولايات المتحدة الامريكية تضع الحفاظ على منطقة[٩] الشرق الأوسط تحت سيطرتها من أهم أولوياتها، بهدف التحكّم بكميات النفط المتاحة حاليا ومستقبلاً، والتحكم بأسعاره في الأسواق العالمية.

خامساً: الاستنتاجات:

١- يُمكننا تحديدُ الأهمية الجيوبوليتيكية لدولِ منطقة الشرق الأوسط في خريطة الهيمنة السياسية الأمريكية، ما يجعلُها دولاً تأتي في مقدمة الأهداف الإستراتيجية (العسكرية والاقتصادية) المنظورة للولايات المتحدة الأمريكية.

٢- يوجد دور مهم لمناطق في الشرق الأوسط هي متممة لمناطق وجود النفط العربي، ولكنها لا تلغي دورها أبداً، وذات أهمية عالية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية بالمنطقة (مناطق العبور).

٣- إن إمكانية طرح إستراتيجية بديلة للنفط العربي بحسب ما تدعيه الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية هي إستراتيجية غير واقعية وغير عقلانية، وستبقى الولايات المتحدة الأميركية بحاجة إلى النفط العربي.

٤- إن ما تقوم به الولايات المتحدة وحلفاؤها من ادعاءات، في محاولة منها لإكساب عملياتها السياسية والعسكرية الطابع الإنساني والدولي، ماهو إلا تضليلٌ للرأي العام وشرعنة الأهداف الحقيقيةِ للاضطرابات والحروب التي تقودها وتدعمها حكومات المتتالية بحق شعوب دول منطقة الشرق الأوسط.

٥- إن احتلال العراق هو واحدٌ من إستراتيجيات الإمعان في نهب النفط العراقي، والسيطرة على مخزونه الإستراتيجي، ووضع اليد على أهم المقدرات النفطية في الشرق الأوسط للإبقاء على الدولار أساس التجارة العالمية.

٦- إن جميع اضطرابات والثورات المزعومة التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط تحت مسمى "ثورات الربيع العربي" لم تكن إلا تأكيدا على هيمنة الدول الكبرى سواء في ممرات إمدادت النفط عبر (مصر و سورية)، أو المكتشفات البحرية الجديدة (كما في الساحل السوري) ومحاولة تضييق الخناق قدر الإمكان على إمكانيات الجمهورية الروسية للنفاذ إلى المياه الدافئة (منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط) ومنها إلى القارة العجوز: أوروبا، وبمعنى أدق تتعدد الحسابات المختلفة للعمليات العسكرية التي تحدث في المنطقة العربية في الوقت الراهن، لكن يبقى أهمها هو: المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[٩] وجهة نظر اقتصادية - الهيكل الجديد لتجارة النفط، http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/106635 ، شباط، ٢٠١٠.

٧- إن أهداف السياسة الأمريكية الإستراتيجية امتدت لتشمل إضافة لمناطق الإنتاج النفطي، طرق عبور النفط البرية والبحرية، كما أن خرائط حروب التغيير اتسعت لتشمل إضافة للحزام النفطي (أمن الطاقة) الأميركي جميع طرق العبور البرية والبحرية والتي تصل المناطق الحيوية ببعضها البعض كالبحر الأحمر ومضيق هرمز وباب المندب، مما جعلها على استعدادٍ للدخول في صداماتٍ وحروبِ تغييرٍ للوجه الجغرافي للمنطقة، في سبيل تأمين استمرارية الحصول والوصول إلى مصادر الطاقة. وعلى هذا الأساس تمت عملية رسم خريطة الإرهاب وخريطة الدول المارقة والتي تبدو أنها **ذات الخريطة** الرئيسة للمناطق الحيوية **للنفط والغاز** التي يتم تلبية الاحتياجات النفطية منها، وبالتالي طالما بقيت هذه المصادرة أمنة ومستقرة وفق المنظور الأمريكي، فإنَّه لا مشكلة للأمن الطاقوي الأمريكي طالما بقيت الفتن والاضطرابات هي العنوان الأبرز والسائد لوجه منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

سادساً: التوصيات:

إن التخلص من الممارسات غير الأخلاقية التي يمارسها الغرب بحق شعوب هذه المنطقة وتحسين الوضع الحالي للدول العربية، وإحداث تغييرات هيكلية في التوجهات والسياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، فإنه من الضروري على دول الشرق الأوسط إحداث تطورات وتغييرات داخلية جوهرية تنطلق من الركيزة الأساسية متمثلة بالفرد، وبناء الإنسان، وتطوير مشاريع البحث العلمي، ووصولاً إلى إقامة الصناعات الإستراتيجية ومشاريع البنى التحتية وفي مقدمتها المشاريع النفطية والغازية، وتطوير ممارساتها السياسية والاقتصادية، من خلال إضفاء طابع ديموقراطي في ممارستها السياسية داخليا، وتعميق التعاون العربي المشترك خارجيا، خاصة في مجال المشاريع الاقتصادية العربية، معتمدة على مبدأ الميزة النسبية بين الدول العربية، عندئذ ستكون هذه الدول قادرة على تحسين مستوى معيشة أفرادها وفرض قراراتها والدفاع عن مصالحها الاقتصادية الحيوية.

المراجع:

١- حافظ برجاس ، *الصراع الدولي على النفط العربي*،2000، بيروت _ لبنان : بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.

٢- المنيف ،ماجد عبدالله ، *تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات اسواقه*،2015، اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض.

٣- محمد، شوقي محمد، *الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سوريا*،2006، اشراف أ .د. عصام خوري، دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

٤- اللبابيدي. محمد مختار، *احتياطيات البترول المستقبلية في الوطن العربي*،1989،النفط والتعاون العربي. إصدار الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، عدد 75.

٥- الرحية، رائد، *البعد النفطي لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط*،2014،(دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال المدَّة 1990-2010)، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق.

٦- تقرير منظمة الأوبك، *التقرير السنوي، خلاصة عام* 1992، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، نيويورك.

7- http://www.bp.com/ statistical review,*2013,2012,2011,June, BP Statistical* REVIEW OF WORLD ENERGY& OIL, Proved reserves.

8- *The Politics of the Resource Curse:* a review in the CAROLE LANCASTER & NICHOLAS VAN DE WALLE, 2013, Handbook on the Politics of Development, Oxford University Press.

9- http://www.bp.com/statistical review,*2015,2014,June,BP Statistical* REVIEW OF WORLD ENERGY& OIL, Proved reserves.

10- Securities and Exchange Commission (SEC), *Modernization of Oil and Gas Reporting,2010, Jan*, RIN 3235-AK00.
11- DEMBOWSKI: Zarys *Ogolnej teorii Zasobow Naturalnych,1989, PWN*, Warszawa.
12- J. DEMBOWSKI: *Swiatowa Gospodarka Surowcami Mineralnymi*,1978, PWE, Warszawa.
13- W. DOBRZYCKI: *Problem Naftowy Stosunkach Politycznych, Kapitalizm* Meksyk,1980,NY, USA.
14- HUMPHREYS, M. SACHS, J.D and Stiglitz, J.E (eds.) *Escaping the Resource Curse,2007,* University of Columbia Press.
15- AUTY, R. *Resource Abundance and Economic Development,* (ed.),2001,Oxford University Press.
16- ROBINSON, J And ACEMOGULO, D. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty*,2013, Crown Business Publishing.
17- BORTON, B., REDGWELL, C., RONNE, A. and ZILLMAN, *D.N. Energy Security: Managing Risk in a dynamic Legal and Regulatory Environment,* 2005,Oxford University Press.
18- COLGAN, J.D, *Petro-Aggression, When Oil Causes War,* 2013, Cambridge University.
19- STEVENS, P. *Resource Impact: Curse or Blessing* – 2003,A Literature Survey, The Journal of Energy Literature, IX.
20- SOLOW, R. *The economics of resources or the resources of economics,* 1974,The American Economic Review, Vol. 64, No. 2.
21- DANIEL LEDERMAN and WILLIAM F. *Maloney in Search of the Missing Resource Curse,* 2008, World Bank Policy ,Research Working Paper No. 4766.
22- Das U.S, MAZAREI A. VAN DER HOORN, . *Economics of Sovereign Wealth Funds*, 2010, Issues for Policymakers, International Monetary Fund, Washington, USA.